لهيئة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، الصادر في باماكو، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠[١١].

"ويثني أعضاء المجلس على الجهود التي بذلها رؤساء دول وحكومات الاتحاد لتعزيز السلم والأوضاع الطبيعية في ليبريا.

"ويطلب أعضاء المجلس من الأطراف في النزاع في ليبريا مواصلة احترام اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعوا عليه، والتعاون التام مع الاتحاد من أجل إعادة السلم والأوضاع الطبيعية في ليبريا.

"ويعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للدول الأعضاء وللأمين العام وللمنظمات الإنسانية على المساعدة الإنسانية المقدمة إلى ليبريا، ويدعون إلى تقديم مزيد من المساعدات. وفي هذا الصدد، يرحب المجلس باستئناف برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في حالات الطوارئ في ليبريا بعد قبول وقف عام لإطلاق النار.

"ويؤيد أعضاء المجلس النداء الذي وجهه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا إلى المجتمع الدولي من أجل زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى شعب ليبريا".

الحالة في الشرق الأوسط[١٢]

مقرر

في الجلسة ٢٩٧٥، المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط: تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/22129 و Add.1)"[٩].

القرار ٦٨٤ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢، و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان،

وقد درس تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[١٣]، وإذ يحيط علما بالملاحظات المبداة فيه، ودون مساس بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في هذا الشأن،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة[١٤]،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى قوامها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١؛

٢ - يكرر الأعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية ولسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

٣ - يعيد تأكيد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما وردت في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨[٦٥]، والمؤيد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون تعاونا تاما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا؛

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي للقوة أن تنفذ تنفيذا كاملا ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات الأخرى ذات الصلة؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى مجلس الأمن.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٩٧٥

مقررات

في الجلسة نفسها، وبعد اتخاذ القرار ٦٨٤ (١٩٩١)، أدلى الرئيس بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس[٦٦]:

"أحاط أعضاء مجلس الأمن علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[٦٣]، المقدم وفقا لقرار المجلس ٦٥٩ (١٩٩٠) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠.

"وهم يؤكدون من جديد التزامهم بالسيادة التامة للبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، يؤكدون على وجوب امتناع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي نحو آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

"وإذ يمدد المجلس ولاية القوة لفترة مؤقتة أخرى على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، فإن أعضاء المجلس يؤكدون من جديد ضرورة تنفيذ ذلك القرار من جميع جوانبه. ويعربون عن تقديرهم للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه في هذا الصدد. ويكررون تأكيد تأييدهم الكامل لاتفاق الطائف وللجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية مؤخرا لبسط سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية.

93-41585